

الربع الأول للعام المالي 2025

بيان صحفي

حول النتائج المالية للربع الأول من عام 2025 ومناقشة الإدارة وتحليلها
بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع.)

بنك رأس الخيمة الوطني يواصل نماءه ويحقق أرباحاً قياسية - قبل الضريبة - بلغت 772 مليون درهم إماراتي للربع الأول من عام 2025 رغم تزايد المخاوف العالمية

رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، 21 أبريل 2025 – أعلن بنك رأس الخيمة الوطني (راك بنك) اليوم عن نتائجه المالية للربع الأول من عام 2025

أبرز النتائج



إجمالي الإيرادات

1.3 مليار درهم إماراتي

%10.7+



إجمالي الأصول

90.8 مليار درهم إماراتي

%15.5+



الودائع

61 مليار درهم إماراتي

%10.2+



العائدات على الأسهم

%22.4

93+ نقطة أساس



العائدات على الأصول

%3.2

16+ نقطة أساس

جميع فروقات النسب المئوية على أساس سنوي (YoY)

أبرز النتائج المالية للربع الأول من عام 2025

بلغ صافي الربح بعد الضريبة 704 مليون درهم، بزيادة قدرها 22.7% مقارنة بالربع الأول 2024

سجل الربح التشغيلي 866 مليون درهم، بارتفاع سنوي نسبته 10.2%، مدفوعاً بالنمو القوي في الميزانية العمومية وزيادة الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد

ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة 11.8% مقارنة بعام 2024، ويأتي ذلك في إطار مواصلة البنك استثماره في عملية التحول مع الحفاظ على ضبط التكاليف

- ★ بلغ معدل التكاليف إلى الدخل 33.4% مقابل 33.1% في الربع الأول لعام 2024
- ★ تجاوز إجمالي الأصول حاجز 90 مليار درهم لأول مرة في تاريخ البنك
- ★ تجاوز إجمالي القروض والتسهيلات 50 مليار درهم، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 16.7%
- ★ نمت كافة القطاعات، حيث بلغت قروض الخدمات المصرفية للشركات بنسبة 30.1%، بما يتماشى مع استراتيجية التنوع التي يتبناها البنك
- ★ بلغت ودائع العملاء 61.0 مليار درهم، بزيادة سنوية قدرها 18.2%
- ★ ارتفعت نسبة الودائع الجارية والتوفير (CASA) إلى 65%، بزيادة 10.2% على أساس سنوي، لتبقى من النسب الأعلى في القطاع المصرفي
- ★ حافظت جودة محفظة الائتمان على قوتها، حيث بلغت تكلفة المخاطر 0.8% مقابل 1.5% خلال نفس الفترة من عام 2024، ويعود ذلك إلى التحول الاستراتيجي في مزيج الأعمال نحو الأصول المضمونة منخفضة المخاطر
- ★ تحسّنت نسبة القروض المتعثرة في نهاية الربع الأول من عام 2025 لتصل إلى 2.1% مقابل 2.6% في الربع الأول من عام 2024. في حين بلغ معدل "المخصصات إلى إجمالي القروض" 5.6% مقارنة بـ 6.0% في الربع الأول من عام 2024، بما يوفّر تغطية كافية
- ★ حافظت عوائد المساهمين على قوتها، حيث بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 22.4% (ROE) مقارنة بـ 21.4% في الربع الأول من عام 2024، ونسبة العائد على الأصول 3.2% (ROA) مقارنة بـ 3.1% في الربع الأول من عام 2024
- ★ حافظ البنك على متانة رأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.6% (CAR) للربع الأول من عام 2025، مقابل 17.2% للربع الأول من عام 2024
- ★ تعكس السيولة القوية للبنك نسبة الأصول السائلة المؤهلة التي بلغت 17.1% مقارنة بـ 13.5% للربع الأول من عام 2024، بالإضافة إلى نسبة التمويلات إلى الموارد المستقرة التي بلغت 76.4% مقابل 78.7% للربع الأول من عام 2024



راحيل أحمد

الرئيس التنفيذي للمجموعة

بعد عام 2025 بالنسبة لبنك رأس الخيمة الوطني عام التحولات الإيجابية على كافة الأصعدة، فقد بدأ الربع الأول من العام بتحقيق أرباح قياسية تعدّ الأعلى في تاريخ البنك، حيث بلغ صافي الربح - قبل الضريبة - 772 مليون درهم إماراتي، وتجاوز إجمالي أصولنا 90 مليار درهم إماراتي لأول مرة في تاريخنا، الأمر الذي يعكس قوّتنا وملاءتنا، وجودة منتجاتنا وخدماتنا، إضافة إلى ثقة عملائنا بنا التي تُعدّها الرصيد الأهم في نمائنا وتطورنا.

تُبرز نتائج الربع الأول من عام 2025 مدى استدامة استراتيجيتنا، حيث واصلنا الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والبيانات وتجربة العملاء، مع الحفاظ على ضبط التكاليف. ولا يزال رأس المال البنك القوي، وتمويله وسيلته المتينة، وربحيته المتواصلة تحظى بتقدير كبير من وكالات التصنيف الائتماني، حيث انعكس تحسّن جودة الأصول على التصنيفات الائتمانية التي تمنحها وكالتي "موديز" و"فيتش".

إنّ عملية التحول الاستراتيجي التي نتّبعها على المسار السليم، فنحن نحرز تقدماً قوياً لتحقيق غايتنا بأن نصبح "بنكاً رقمياً بلمسة إنسانية"، وسواءً تعلّق الأمر بكيفية خدمة عملائنا أو كيفية تبسيط وتوسيع نطاق عملياتنا، فإن التحول يسير بخطّ ثابتة على كافة الأصعدة. خلال الأشهر الـ 12 الماضية، سجّلت منصّاتنا الرقمية أكثر من 53 مليون دخول، كما ارتفع معدل استخدام خدماتنا الرقمية بنسبة 17% سنوياً. وفي الوقت ذاته، نواصل تعزيز علاقاتنا مع عملائنا، ممّا أدى إلى زيادة نسبة الودائع 10.2% سنوياً، وبلغت أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير (CASA) 40 مليار درهم إماراتي. إضافة إلى ذلك، قمنا بافتتاح مركزي "إيليت" لعملاء النخبة أحدهما في دبي والآخر في أبوظبي؛ تجسّداً لالتزامنا المستمر بتقديم تجربة مصرفية ترتقي إلى تطّعات عملائنا وطموحاتهم.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية للشركات حقّقنا قفزات نوعية أسهمت في تنوع مصادر دخلنا، إذ أسهمت المبادرات الرقمية ومبادرات المعالجة المباشرة، إلى جانب عروض القيمة المصرفية، في دفع نموّ الإيرادات غير المرتبطة بالإقراض والإيرادات القائمة على الرسوم. ولكوننا البنك الرائد في الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات، عملنا على فتح أكثر من 5,000 حساب لروّاد الأعمال والشركات الصغيرة، وقدّمتنا قروضاً تجارية بقيمة تزيد عن 1.2 مليار درهم إماراتي خلال الربع الأول من عام 2025. بالإضافة إلى ذلك سعينا لتوسيع قاعدة عملائنا من الشركات، وتعميق علاقاتنا بهم؛ عبر تعزيز الربحية من خلال مزيج متنوّع من مصادر الدخل. وخلال هذا الربع، عزّزنا مجال المعاملات المصرفية، وواصلنا دعم أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير (CASA) عبر حلول رقمية مبتكرة، كما وقعنا شراكة استراتيجية مع "FaturaLab" لتسريع خدمات تمويل سلاسل الإمداد، وأطلقنا خدمات الضمان التجاري (Commercial Escrow)، مما وسّع قدراتنا بشكل أكبر؛ ورسّخ مكانة بنك رأس الخيمة كشريك موثوق به للأعمال في مختلف القطاعات.

في الحقيقة هذه الإنجازات لم تكن لتتحقّق لولا فريق عملنا، الذي يواصل بروحه الشغوفة، ومرونته، وتركيزه المستمر على العملاء، تشكيل ملامح نجاحنا. إننا في بنك رأس الخيمة نبني ثقافة تركز على روح المبادرة، والتعاون، والتحسين المستمر، ونحن فخورون بالصورة المشرفة التي يعكسها فريقنا والطموح العالي الذي يدفع عجلة النماء إلى الأمام.

وبالرغم من أن النظرة المستقبلية المالية عالمياً لا تزال غير واضحة - بالخصوص في ظلّ فرض رسوم جمركية جديدة من الولايات المتحدة، ممّا يثير مخاوف متعدّدة حول حركة التجارة العالمية واستقرار الاقتصاد - إلّا أن دولة الإمارات تواصل دعم الاقتصاد بمنتهى المرونة، عبر إجراءات اقتصادية قويّة منها على سبيل المثال تطبيق ضريبة الشركات، بهدف تعزيز الاستفادة طويلة الأجل، والسماح بالمزيد من التدفّقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة، السياحة المزدهرة، المواهب، والشركات الجديدة.

إننا في بنك رأس الخيمة واثقون كلّ الثقة بصلاية الاقتصاد الإماراتي، وملزمون بدعم عملائنا لمواجهة التحدّيات، لذا سنواصل التقدّم نحو المستقبل بثبات، مركّزين على الابتكار المستمرّ، وتبسيط الخدمات المصرفية، وتقديم قيم مستدامة لعملائنا وموظفينا ومساهميننا على حدّ سواء.

المعاملات الرقمية

+17% على أسس سنوي

نققات البطاقات

+7% على أسس سنوي

الدفع عبر منصّاتنا الرقمية

+12% على أسس سنوي

العملاء النشطون رقمياً

+14% على أسس سنوي

جوائز بنك رأس الخيمة الوطني للربع الأول من عام 2025



أبرز النتائج المالية للربع الأول من العام المالي 2025

أبرز بيانات الدخل

(بالمليون درهم إماراتي)	الربع الأول	الربع الأول	على أساس	الربع الرابع	على أساس ربع
	2025 عام	من عام 2024	سنوي %	من عام 2024	سنوي %
صافي إيرادات الفوائد	867	879	(%)1.4	899	(%)3.5
الإيرادات غير المحملة بالفائدة	433	295	%47.0	262	%65.7
الإيرادات التشغيلية	1,300	1,174	%10.7	1,160	%12.1
المصاريف التشغيلية	(434)	(388)	%11.8	(466)	(%)6.7
الأرباح التشغيلية	866	786	%10.2	694	%24.7
صافي احتياطات الخسائر على الائتمان	(94)	(157)	(%)40.1	(270)	(%)65.3
الربح قبل الضريبة	772	629	%22.7	424	%82.1
الضريبة	(68)	(55)	%22.8	(38)	%78.9
الربح بعد الضريبة	704	574	%22.7	386	%82.4

أبرز معالم الميزانية العمومية

(بالمليون درهم إماراتي)	مارس 2025	مارس 2024	على أساس	ديسمبر 2024	على أساس ربع
			سنوي %		سنوي %
إجمالي الأصول	90.8	78.6	%15.5	88.3	%2.8
إجمالي القروض والسلف	50.4	43.2	%16.7	50.1	%0.7
الودائع	61.0	55.4	%10.2	59.6	%2.3

النسب الرئيسية

على أساس	الربع الأول من	الربع الأول من	
سنوي %	عام 2024	عام 2025	
%0.9	%21.4	%22.4	العائد على حقوق الملكية ١
%0.2	%3.1	%3.2	العائدات على الأصول
%(0.7)	%4.7	%4.0	صافي هامش الفائدة ١
%(0.3)	%33.1	%33.4	نسبة التكلفة إلى الدخل
%(0.4)	%2.6	%2.1	نسبة القروض المتعثرة
%1.4	%17.2	%18.6	نسبة كفاية رأس المال ٢

* سنوي

** بعد تطبيق عامل التصفية الاحترازية

نمو الربحية مدعوماً بنمو الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد

- بلغ صافي الربح بعد الضريبة بلغ 704 مليون درهم في الربع الأول من عام 2025، بزيادة 22.7% مقارنة بالربع الأول من عام 2024
- بلغت الإيرادات التشغيلية للربع الأول من عام 2025 1.3 مليار درهم إماراتي، بزيادة قدرها 10.2% مقارنة بالربع الأول من عام 2024، مدفوعاً بالنمو القوي في الميزانية العمومية وزيادة الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد
- انخفض صافي الدخل بنسبة 1.4% مقارنة بالربع الأول من عام 2024، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2024، وتمّ تعويض هذا الانخفاض جزئياً عبر النمو المستمر في قروض وودائع العملاء
- ارتفعت الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد بمقدار 433 مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها 47% عن العام الماضي، ويُعزى هذا إلى المكاسب المتقطعة في إيرادات الاستثمار، وجهود البنك المتواصلة لتنويع مصادر دخله
- ارتفعت المصاريف التشغيلية 434 مليون درهم إماراتي للربع الأول من عام 2025، بزيادة قدرها 11.8% مقارنة بالربع الأول من عام 2024، مع ارتفاع بسيط في نسبة التكلفة إلى الدخل للبنك إلى 33.4% في الربع الأول من عام 2025، مقارنة بـ 33.1% لنفس الفترة من العام الماضي
- انخفضت تكلفة مخصصات القيمة والضريبة بنسبة 40%، لتصل إلى 94 مليون درهم إماراتي، مقابل 157 مليون درهم إماراتي للربع الأول من عام 2024، نتيجةً لتحسّن أداء المحفظة الائتمانية للبنك، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى 2.1%، مقارنة بـ 2.6% في الربع الأول من عام 2024
- بلغت نسبة صافي خسائر الائتمان إلى متوسط القروض والسلف 0.8%، مقارنة بـ 1.5% لنفس الفترة من العام الماضي

بلغ إجمالي الميزانية العمومية 90.8 مليار درهم إماراتي، مع الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية

ارتفع إجمالي الأصول بمقدار 12.2 مليار درهم إماراتي، مسجلاً نمواً بنسبة 15.5% منذ بداية العام، مع زيادة إجمالي القروض والسلف بمقدار 7.2 مليون درهم إماراتي، والاستثمارات بمقدار 1.9 مليار إماراتي، والنقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمقدار 4.1 مليار درهم إماراتي

ساهمت الخدمات المصرفية للشركات (Wholesale Banking) بشكل كبير في نمو الميزانية العمومية، حيث نمت الأصول القطاعية بمقدار 4.8 مليار درهم إماراتي، بزيادة قدرها 12.3% مقارنة بالربع الأول من 2024

نمت أصول الخدمات المصرفية للأعمال (Business Banking) بمقدار 589 مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها 5.8% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، قابل هذا النمو استقرار في أصول الخدمات المصرفية للأفراد نسبياً

ارتفعت قروض وتسهيلات الخدمات المصرفية للأفراد بمقدار 2.8 مليار درهم لتصل إلى 23.1 مليار درهم مقارنة بعام 2024، مدفوعة بشكل رئيس بنمو قروض الرهن العقاري بمقدار 2.0 مليار درهم، وقروض الدعم المالي بمقدار 728 مليون درهم

ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 10.2% لتصل إلى 61 مليار درهم إماراتي، محققة هذا الإنجاز لأول مرة في تاريخ البنك مع الحفاظ على واحدة من أعلى نسب الودائع الجارية وحسابات التوفير في القطاع بنسبة 65%، مما يعكس الثقة الكبيرة التي يولها عملاؤنا لنا وخدماتنا

رأس المال والسيولة

بلغت نسبة كفاية رأسمال البنك 18.6% في مارس 2025، مقابل 18.1% في ديسمبر 2024

بلغت نسبة الأصول السائلة المؤهلة 17.0% في مارس 2024، مقابل 16.4% في ديسمبر 2024، بينما بلغت نسبة السلف إلى الموارد المستقرة 76.4% في مارس 2024، مقابل 80.2% في ديسمبر 2024

التدفقات النقدية

بلغ رصيد النقد وما يعادله 10.7 مليار درهم إماراتي في مارس 2025، بزيادة قدرها 2.6 مليار درهم إماراتي مقارنة بنهاية مارس 2024

بلغ صافي التدفقات النقدية الناتج عن الأنشطة التشغيلية في الربع الأول من عام 2025 (757) مليون درهم إماراتي، منها 847 مليون درهم إماراتي استُخدمت في الأنشطة الاستثمارية، و764 مليون درهم إماراتي استُلمت من الأنشطة التمويلية

أثر النفقات الرأسمالية وعمليات التنمية

بلغت النفقات الرأسمالية للربع الأول من عام 2025 مبلغ 56.7 مليون درهم إماراتي، مقارنةً بمبلغ 31.8 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2024، وذلك في ظل مواصلة البنك تنمية أعماله واستثماراته في التكنولوجيا والكفاءات على نحو مستدام

التصنيفات

تمّ تصنيف بنك رأس الخيمة من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرائدة؛ لتعكس هذه التصنيفات ذلك القوة المؤسسية للبنك مدعومة بالثقة والشفافية في إعداد التقارير والإفصاحات المالية

خلال فترة إعداد هذا التقرير، قامت وكالة فيتش (Fitch) وموديز (Moody's) العالميتين بتأكيد التصنيفات الائتمانية لراك بنك، كما رفعت "موديز" التوقعات المستقبلية للبنك من "مستقرة" إلى "إيجابية"، مما يؤكد على صلابة البنك في تنفيذ استراتيجيته التحولية بنجاح

وكالة التصنيف	آخر تحديث	الودائع	التوقعات
موديز	مارس 2024	Baa1 / P-2	إيجابي
فيتش	مارس 2024	BBB+ / F2	مستقر
كابيتال إنتليجنس	أغسطس 2024	A / A1	مستقر



راحيل أحمد

الرئيس التنفيذي للمجموعة

لمحة عن بنك رأس الخيمة الوطني:

راك بنك - المعروف أيضاً باسم بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع.) - أحد أقدم البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة وأكثرها ديناميكية - ونجح منذ تأسيسه عام 1976 في بناء مكانة رائدة في السوق من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية في مختلف أنحاء الإمارات.

يقع مقرّ البنك في إمارة رأس الخيمة، أما المكتب الرئيس له فيأتي في مبنى (راك بنك) على شارع الشيخ محمد بن زايد، وتملك حكومة رأس الخيمة الحصة الأكبر من أسهمه المطروحة للتداول العام في سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX).

يتميّز راك بنك بتركيزه على الابتكار والتزامه الدائم بتقديم تجارب عملاء استثنائية، وتهدف جهود التحوّل الرقمي التي يبذلها إلى تحقيق رؤيته في أن "يصبح بنكاً رقمياً بلمسة إنسانية" لدعم عملائه في مختلف مراحل حياتهم.

يقدم بنك رأس الخيمة الوطني مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال والشركات، معتمداً على حلول مصرفية رقمية متطورة عبر 21 فرعاً. ويقدم كذلك خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال ذراعه المصرفي (راك الإسلامي) المتخصّص في الخدمات المصرفية الإسلامية، لضمان تجربة سلسة للعملاء سواء ضمن فروع أو عبر الإنترنت.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.rakbank.ae، أو التواصل مع مركز الاتصال على الرقم +9714 213 0000.

كما يمكن التواصل مع راك بنك عبر منصات التواصل الاجتماعي:

x.com/rakbanklive ★

Instagram.com/rakbank ★

tiktok.com/@rakbank ★

linkedin.com/rakbank ★

للاستفسارات الصحفية، يرجى التواصل مع:

سفياتوسلاف شلياختين عبر ir@rakbank.ae

ميشال الصبيدي عبر michelle.saddi@rakbank.ae

إخلاء مسؤولية

تمّ إعداد المعلومات الواردة في هذا المستند من قبل بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع.) في الإمارات العربية المتحدة ("راك بنك") - وهي معلومات عامة تمهيدية عن أنشطة بنك رأس الخيمة الوطني، بشكل مختصر وليست شاملة أو كاملة، ولا يُقصد بها أن تعكس الحالة الراهنة في تاريخ هذا المستند.

المعلومات الواردة في هذا المستند مخصصة للمستثمرين الذين يتمتعون بالمعرفة في الأمور الاستثمارية، ولا ينبغي اعتبارها - بما في ذلك التطلّعات المستقبلية أو البيانات المالية - نصيحة أو توصية للمستثمرين الحاليين أو المحتملين فيما يتعلق بالاحتفاظ بالأوراق المالية، أو شرائها، أو بيعها، أو أي من المنتجات أو الأدوات المالية الأخرى، كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار أهدافك الاستثمارية الخاصة أو وضعك المالي أو احتياجاتك المحددة.

لذا قبل اتخاذ أي إجراء - استناداً لهذه المعلومات - ينبغي عليك النظر في مدى ملاءمتها لرؤيتك وتطلّعاتك، وقراءة أي مستند ذي صلة، ويُنصح أن تسعى للحصول على استشارة مالية وقانونية مستقلة.

جميع المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية والمنتجات أو الأدوات المالية تنطوي على مخاطر، منها على سبيل الذكر لا الحصر: مخاطر تطوّرات السوق، أو الأوضاع المالية، أو السياسية غير المتوقعة أو السلبية، وفي حالة المعاملات الدولية، مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

قد يحتوي هذا المستند على معلومات مالية منشورة، أو معلومات تمّ الحصول عليها من مصادر يُعتقد بأنها موثوقة، بالإضافة إلى بيانات تتعلّق بالتطلّعات المستقبلية تستند إلى أرقام أو تقديرات أو افتراضات قابلة للتغيير، بما في ذلك البيانات المتعلقة بنية البنك أو معتقداته أو توقعاته الحالية بشأن أنشطته وعملياته وظروف السوق ونتائج التشغيل الحالية والوضع المالي والمخصصات المحددة وممارسات إدارة المخاطر.

نُنبّه القارئ إلى ضرورة عدم الاعتماد الكلي على هذه البيانات والتطلّعات المستقبلية المرتبطة بها، ولا يقدّم راك بنك أي التزام من طرفه بالإفصاح العلني عن نتائج أي مراجعات قد تطرأ على هذه البيانات؛ لتعكس أحداثاً أو ظروفًا لاحقة لتاريخ هذا المستند، أو تعكس وقوع أحداث غير متوقعة.

وبالرغم من الحرص اللازم أثناء إعداد المعلومات التنبؤية، إلّا أن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل كبير بطريقة إيجابية أو سلبية من الناحية المادية. كما أن التنبؤات والأمثلة الافتراضية خاضعة للشكّ لظروف خارجة عن سيطرة راك بنك. ولا يُعد الأداء السابق مؤشراً موثقاً يمكن الاعتماد عليه في الأداء المستقبلي.

يُخلى راك بنك مسؤولية فيما يتعلّق بدقة، أو نزاهة أو اكتمال أو صحة المعلومات الواردة في هذا المستند، بما في ذلك البيانات التي تتعلّق بالتطلّعات المستقبلية، كما لا يتحمل أي التزام بتحديث أو تعديل أي من هذه المعلومات أو البيانات التي تتعلّق بالتطلّعات المستقبلية؛ لتعكس أي تغيير في الوضع المالي أو الحالة أو شؤون راك بنك أو أي تغيير في الأحداث أو الظروف التي تستند إليها تلك البيانات. ولا يتحمل راك بنك، أو أي من الكيانات التابعة له، أو الشركات ذات الصلة، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو الموظفين، أو الوكلاء، أو أي شخص آخر أي مسؤولية، على سبيل الذكر لا الحصر: أي مسؤولية ناشئة عن الخطأ أو الإهمال، أو أي خسارة مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن استخدام أو الإشارة إلى هذا المستند أو محتواه، أو أي خسارة تنشأ فيما يتعلق به، سواء جودة أو دقة أو توقيت أو استمرارية توفّر أو اكتمال أي بيانات أو حسابات واردة و/أو مشار إليها في هذا المستند.